غصة كوادر!

فعلا... حال البلد أشبه بـ «غصة كوادر» فهي سببت اختناقات فكرية بين مؤيد ومعارض!
نحن في آيديليتي لدينا رأي مهني بحت في هذا الموضوع، بعيدا عن «حاجة» الناس لمثل هذه الزيادات لتحسين مستواهم المعيشي، وبعيدا عمن يؤمن بأن كل هذه الكوادر والزيادات سـ «تقصم ظهر» ميزانية الدولة.
إذا كنا سنقوم بإقرار الكوادر «باليد اليمنى» ونغطي أعيننا «باليد اليسرى» عن ارتفاع الأسعار في المواد الاستهلاكية... «فلا طبنا ولا غدا الشر» سيكون الخاسر الأكبر «ميزانية» الدولة!
و إذا كان لزاما علينا ان نقر الكوادر والزيادات، فلابد ان نعرف ان تلك الزيادات يجب ان «تربط» بقدرة الموظفين المستحقين لهذه الزيادات!
أولا: ما هي القدرة في العمل؟
● القدرة هي استخدام المخزون الأكاديمي والخبرة الميدانية في إنجاز المهام المتعلقة بالوظيفة.
ثانيا: نريد ان نتفق على مفهوم الكوادر والزيادات:
● الكوادر ترمز إلى «مجموعة» من الناس، والزيادات هي زيادة مادية تضاف لمعاشاتهم الأساسية.
فيمكننا ببساطة ان نعتبرها حافزا ماديا يضاف الى المعاش الأساسي. فإذا كان كذلك، أليس من الضروري ان يساهم ذلك في رفع معدل الأداء والإنتاجية بشكل عام؟
سنستخدم معادلة متداولة في علم الإدارة لمعرفة الإجابة عن تساؤلنا السابق:
الأداء = القدرة × الحافز
إذا كان الأداء نسبة مئوية (100٪) فهذا يعني ان القدرة والحافز هي أرقام من (0 حتى 10)
فإذا كنا نريد أداء متوازنا بين القدرة والحافز و بنسبة أداء تفوق الـ 80٪ لكي ننجز أغلب ما هو «حبيس أدراج المسؤولين»... فإننا ببساطة لدينا الإمكانية ولكن تنقصنا «ثقافة» الإخلاص بالعمل!
إذا كنا نشكو من تواضع الأداء في الجهات الحكومية وبطء الحركة الذي يؤدي إلى تعاسة المراجع وهيمنة الدورات المستندية على القدرة البشرية، فوجود الكوادر لن يحرك ساكنا!
«محدودية» القدرة × كوادر «استثنائية» = أداء «متواضع!
لماذا؟... لأن قدرة الموظف على القيام بمهامه محدودة! وبالتالي زيادة الكوادر لن تجدي وستكون «هباء منثورا»!
للارتقاء بالأداء نحتاج لعوامل كثيرة، لعل أهمها وجود «ثقافة» التقييم الفعلي لمقدرة الموظف للقيام بواجبات وظيفته، ومن ثم مكافأة من يستحق بمبدأ (Performance Bonus) أي مكافأة الأداء. غرس «ثقافة» الحافز في مكانها المناسب، بحيث يكافئ المنجز وليس الكل بهذه الطريقة نكون قد ضربنا «عصفورين بحجر واحد» وذلك من خلال الارتقاء بالمستوى العام لقطاعاتنا الحكومية وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة... فالزيادة ستذهب لمن يستحقها!
همسة في أذن المسؤولين... لغة العقل هي «المنطق» ولغة القلب هي «العاطفة»، نحن بحاجة للابتعاد عن «المنطق العاطفي» وتبني «العاطفة المنطقية»!

وفي النهاية...

دعوة من آيديليتي لتحفيز القدرة!

idealiti

البريد الإلكتروني: Info@idealiti.com
الموقع: www.idealiti.com
Twitter: @idealiti

*زاوية أسبوعية هادفة تقدمها كل اثنين شركة آيديليتي للاستشارات في إطار تشجيعها على إنشاء وتطوير واحتضان ورعاية المشاريع التجارية المجدية واقتناص الفرص أو معالجة القصور في الأسواق.

أداء متباين للدولار خلال الأسبوع الماضي

«الوطني»: السوق العالمي يتخبط بين محاولات لتجنب مخاطر قد تحصل ودرجة تحمله لها في حال حدوثها

اداء متباين للدولار أمام العملات

ذكر تقرير البنك الوطني أن الدولار الأميركي شهد أداء متباينا له خلال الأسبوع الماضي مقابل غيره من العملات الرئيسية الأخرى، خاصة أن السوق العالمي يتخبط حاليا بين محاولاته لتجنب المخاطر التي قد تحصل ودرجة تحمله لتلك المخاطر في حال تحولها إلى حقيقة، كما يلاحظ أن المستثمرين يحرصون على متابعة أخبار الاجتماعات المهمة التي تعقدها البنوك المركزية الكبرى والتي تتناول تأثيرات التراجع الحاصل في الطلب العالمي، فضلا عن مخاطر انتشار أزمة الديون الأوروبية إلى المزيد من الدول.
هذا وقد افتتح اليورو الأسبوع عند 1,3387 إلا أنه سرعان ما شهد تراجعا سريعا ليصل إلى 1,3146، مع العلم أن اليورو تمكن لاحقا من استعادة زخمه السابق مع حلول نهاية الأسبوع وذلك عندما أعلن وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي قيامهم بدراسة طرق عديدة تهدف لتنسيق عمليات إعادة رسملة المؤسسات المالية، وذلك بعد أن اتفقوا على الحاجة الملحة للقيام بتدابير إضافية لدعم بنوك المنطقة، وبالتالي تمكن البنك المركزي الأوروبي يوم الخميس الماضي من تعزيز الثقة بالسوق بعد إعلانه تخصيص المزيد من السيولة للبنوك، الأمر الذي دفع باليورو صعودا ليصل إلى مستوى 1,3525، إلا أنه سرعان ما تم عكس هذا التوجه بعد أن قامت وكالة فيتش بخفض التصنيف الائتماني لإسبانيا وإيطاليا وذلك يوم الجمعة، وهو ما دفع باليورو إلى التراجع ليقفل الأسبوع عند 1,3377. أما الجنيه الاسترليني فقد افتتح الأسبوع عند 1,5584 ليتراجع بعدها بشكل حاد بعد قيام بنك إنجلترا بإعلان زيادة 75 مليار جنيه استرليني إضافية على برنامج شراء الأصول الخاص به، الأمر الذي تسبب في تراجع اليورو إلى 1,5270. إلا أن الجنيه الاسترليني تمكن لاحقا من تعويض كافة خسائره ليقفل الأسبوع عند 1,5563، أما الين الياباني فقد تراوحت تداولاته على مر الأسبوع بين 76,50 و77,00. وفي المقابل، بدأ الفرنك السويسري الأسبوع عند مستوى 0,9082 ثم تراجع بعدها مقابل الدولار الأميركي إلى 0,9316، ليقفل الأسبوع عند 0,9272.وقال التقرير ان القطاع الصناعي الأميركي شهد نموا لا بأس به، وذلك للشهر السادس والعشرين على التوالي وبمعدل مرتفع بعض الشيء عن المتوقع، وذلك بالرغم من وجود دلائل على حصول تراجع في عملية التعافي الاقتصادي، فقد ارتفع مؤشر ISM الصناعي إلى 51,6 وذلك عن 50,6 المتحقق خلال شهر أغسطس.
وفي المقابل، شهد قطاع الخدمات نموا لا بأس به خلال شهر سبتمبر ولكن بوتيرة منخفضة، الأمر الذي يدل على الصعوبات التي تقف في وجه عملية التعافي الاقتصادي، أما مؤشر ISM في القطاعات غير الصناعية فقد تراجع من 53,3 إلى 53,0.وأشار التقرير الى تصريح رئيس الاحتياطي الفيدرالي بن برنانكي الذي أعلن فيه أن بإمكان بنك الاحتياطي الفيدرالي اتخاذ المزيد من الخطوات الإضافية للمحافظة على سير عملية التعافي الاقتصادي، والتي تعتبر أقرب منها إلى التداعي. كما حذر البنك السلطة التشريعية من القيام بأي تغييرات على السياسة النقدية والتي من شأنها أن تعيق عملية النمو الاقتصادي، كما استعرض مجددا بعض الخيارات المتاحة والتي تم التطرق إليها سابقا، والتي تنص على إمكانية قيام البنك الفيدرالي بإفشاء المزيد من المعلومات حول تعهده بالإبقاء على معدلات الفائدة منخفضة وذلك خلال الفترة الممتدة حتى عام 2013 على الأقل، بالإضافة إلى قيامه بتخفيض الرسومات المفروضة على إيداعات البنوك، فضلا عن شراء المزيد من الضمانات.
وبين التقرير ان المزيد من فرص العمل توافرت خلال شهر سبتمبر بشكل فاق التوقعات، حيث تمكن سوق العمل من تحقيق المزيد من المكاسب خلال الشهرين الأخيرين، وهو الأمر الذي هدأ من المخاوف المتعلقة بحصول ركود اقتصادي آخر، فمعدلات البطالة بقيت على حالها والذي تسبب بدوره في المزيد من الضغوطات على الرئيس الأميركي أوباما وعلى الاحتياطي الفيدرالي، وذلك لوضع مخطط يدفع قدما بعملية التعافي الاقتصادي.هذا وقد ارتفع عدد فرص العمل المتوافرة في وظائف القطاعات غير الصناعية إلى 103,000، مع العلم أن الرقم الجيد هذا والمتحقق خلال شهر سبتمبر يعود جزئيا إلى توقف 45,000 عامل في قطاع الاتصالات عن اضرابهم وعودتهم إلى العمل. وباستثناء هؤلاء العمال، فقد ارتفعت العمالة ارتفاعا ضئيلا بـ 58,000، مع العلم أن ارتفاع عدد فرص العمل المتوافرة لا يزال دون المستوى المطلوب ليتمكن من خفض نسبة البطالة في البلاد، إلا أن التقارير المتعلقة بهذا الخصوص قد فاقت التوقعات.
وقال ان بنك إنجلترا صوت على شراء أصول إضافية بقيمة 75 مليار جنيه استرليني، وذلك لدرء خطر أزمة الديون الأوروبية عن الاقتصاد البريطاني وللمحافظة على عملية التعافي الاقتصادي، أما قرار لجنة السياسة النقدية بتوسيع برنامج شراء الأصول لديها ليصل إلى 275 مليار جنيه استرليني، وهو التوسع الأكبر لها منذ دورة التحفيزات الأولى خلال شهر مارس من عام 2009، فسيسلط الضوء على الحالة غير المستقرة للاقتصاد البريطاني خاصة مع التراجع الحاصل في النمو الاقتصادي العالمي. هذا وقد أبقى بنك إنجلترا على معدل الفائدة الأساسي لديه ثابتا عند 0,50٪.
وتراجعت أسعار المساكن في المملكة المتحدة للشهر الثاني على التوالي خلال شهر سبتمبر وذلك بسبب التقارير الاقتصادية السلبية وتراجع نسبة الدخل، فقد تراجع مؤشر Halifax لأسعار المساكن بنسبة 0,5٪ عما كان عليه خلال شهر أغسطس.

«موديز» تخفض التصنيف الائتماني لإيطاليا للمرة الأولى منذ عقدين

لفت التقرير الى التخفيض الذي أقدمت عليه وكالة موديز لإيطاليا للمرة الأولى منذ عقدين من الزمن، وذلك استنادا إلى المخاوف المتعلقة بالصراع الذي تمر به الحكومة الإيطالية لتقليل حجم الدين العام والذي يعتبر ثاني أكبر دين في المنطقة الأوروبية، والذي يترافق كذلك مع النمو الاقتصادي الضعيف للبلاد، هذا وقد خفضت موديز التصنيف الائتماني لإيطاليا بمقدار ثلاث نقاط من Aa2 إلى A2، مع تقارير اقتصادية سلبية. يأتي هذا القرار بعد أن قامت وكالة ستاندرد آند بورز بخفض التصنيف الائتماني للبلاد خلال شهر سبتمبر، مع العلم أن إيطاليا قد أعلنت الشهر الماضي عن تدابير تقشف جديدة بمقدار 54 مليار جنيه استرليني، والتي تهدف إلى موازنة العجز مع حلول عام 2013 وهو الأمر الذي أقنع البنك المركزي الأوروبي بشراء سندات الخزينة الإيطالية.وفي حين أن عملية الشراء هذه قد قللت من الإيرادات، فإن تكاليف الإقراض لا تزال مرتفعة وذلك عند مستويات قياسية بسبب مخاطر انتشار أزمة الديون الأوروبية إلى المزيد من الدول.وأشار الى الخفض الخاص بالتصنيف الائتماني لتسعة من البنوك البرتغالية خاصة بسبب المخاطر المتزايدة والمتعلقة بحيازات البنوك من ديون الحكومة البرتغالية، إلى جانب خفض تصنيف البرتغال للديون السيادية خلال يوليو، الأمر الذي عزز من الضغوطات المفروضة على الحكومة لاتخاذ تدابير حاسمة لدعم الاقتصاد.
وفي المقابل، قامت وكالة ستاندرد آند بورز بخفض التصنيف الائتماني لبعض أهم البنوك التابعة لمجموعة Franco_Belgian المالية، وذلك بسبب تعرضها الشديد للديون اليونانية، مع اعتبار أن أزمة الديون اليونانية هي الكبرى في المنطقة.

«كولدويل بانكر»: 59٪ من أسهم العقار تراجعت في البورصة خلال الربع الثالث من العام الحالي

قال التقرير العقاري لشركة كولدويل بانكر العالمية فرع الكويت أن 23 سهما وما نسبته 59٪ من أصل 39 سهما عقاريا مدرجا في بورصة الكويت تراجعت خلال الربع الثالث من العام الحالي 2011، حيث حققت خسائر سعرية متفاوتة بين 2٪ و22٪من أسعارها السوقية.وقد أظهرت إحصائية لـ «كولدويل بانكر» عن أداء أسهم قطاع العقار في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الربع الثالث، ان 5 أسهم عقارية فقط ارتفعت محققة مكاسب خلال الثلاث أشهر الأخيرة، من بينها سهم العقارات المتحدة «متحدة» الذي حقق أعلى نمو في القطاع بواقع 12٪ من سعره ليصل الى مستويات 102 فلس بعد أن كان 91 فلسا، وتبعه سهم شركة مراكز التجارة العقارية «مراكز» بنسبة نمو 10٪ بعد أن ارتفع سعره من 72 إلى 79 فلسا، وتتابعت الارتفاعات التي شملت كلا من سهم التعمير والتجارية والمصالح العقارية بنسب متفاوتة لم تتعد الـ 10٪. أما الأسهم المتراجعة فقد تصدر قائمتها ثلاثة أسهم فاقت خسائرها الـ 20٪ وهي أسهم شركة لؤلؤة الكويت العقارية «لؤلؤة» وشركة منشآت للمشاريع العقارية «منشآت» وشركة رمال الكويت العقارية «رمال». ولقد استقرت أسعار 11 سهما دون تغير في أسعارها من بينها 5 أسهم لم تشهد تداولات طوال الربع الثالث لأسباب مختلفة.
وأضاف التقرير ان هذه النتائج غير المتوقعة أصابت أسهم القطاع العقاري نتيجة الارتباطات المباشرة بينها وبين قطاع الاستثمار الذي يمر حاليا بمرحلة عدم اتزان بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وشح السيولة، مؤكدا أن هذه الارتباطات حالت دون قيام القطاع العقاري بدوره كملاذ امن في فترات الأزمات المالية.وأوضح التقرير أنه رغم تراجعات عدد كبير من أسهم القطاع العقاري، إلا أن القطاع يظل احد أفضل القطاعات أداء في بورصة الكويت وصاحب اقل نسب تراجع في أسعار الأسهم بالمقارنة مع القطاعات المدرجة الأخرى، فعلى سبيل المثال بلغت نسب التراجع في بعض أسهم قطاعي الخدمات والاستثمار ما يفوق 35٪، فيما بقيت مستويات التراجع في قطاع العقار دون الـ 22٪.
وبيّن التقرير انه لا يخفى على احد أن أسهم القطاع العقاري مرشحة للنمو خلال المرحلة المقبلة مقترنة بالنشاط التشغيلي للقطاع والذي يتطور يوما بعد الآخر بحسب أحدث التصريحات الحكومية، حيث صرح وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي في افتتاح معرض العقار الدولي الأسبوع الماضي بأن القطاع العقاري في الكويت بدأ يشهد انتعاشا متزايدا خلال العام الحالي بفضل قوة الطلب الفعلي على الأراضي السكنية والاستثمارية، مستبشرا بقرب صدور توصيات اللجنة العقارية المشكلة من قبل وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي والتي تبحث كل المعوقات والتحديات التي تواجه العقاريين.

جدول يوضح أداء أسهم قطاع العقار خلال الربع الثالث من 2011

الشركة	6/30	9/29	التغير بالفلس	التغير بالنسبة
عقارات ك	49	48	1ـ	2٪ـ
متحدة	91	102	11	12٪
وطنية	84	73	11ـ	13٪ـ
صالحية	218	206	12ـ	6٪ـ
لؤلؤة	25	19,5	5,5ـ	22٪ـ
تمدين ع	250	216	34ـ	14٪ـ
اجيال	126	124	2ـ	2٪ـ
المصالح ع	81	85	4	5٪
عربية عقارية	34	33	1ـ	3٪ـ
الاتحاد ع	114	110	4ـ	4٪ـ
الإنماء	102	102	0	0٪
المباني	870	810	60ـ	7٪ـ
إنجازات	94	80	14ـ	15٪ـ
المستثمرون	14	13,5	0,5ـ	4٪ـ
المنتجعات	38	32	6ـ	16٪ـ
التجارية	77	79	2	3٪
سنام	62	59	3ـ	5٪ـ
أعيان ع	59	59	0	0٪
عقار	90	90	0	0٪
العقارية	31	28	3ـ	10٪ـ

الشركة	6/30	9/29	التغير بالفلس	التغير بالنسبة
مزايا	75	62	13ـ	17٪ـ
أدنك	17	17	0	0٪
الثمار	102	لم يشهد تداولا منذ 31 مايو 2011		
جراند	17,5	لم يشهد تداولا منذ 8 يونيو 2011		
تجارة	35	32	3ـ	9٪ـ
التعمير	55	59	4	7٪
أركان	64	60	4ـ	6٪ـ
صفاة عالمي	48,5	لم يشهد تداولا منذ 31 مارس 2009		
أرجان	160	130	30ـ	19٪ـ
أبيار	27	27	0	0٪
منشآت	34	26,5	7,5ـ	22٪ـ
دبي الاولى	28	27,5	0,5ـ	2٪ـ
م الاعمال	28	لم يشهد تداولا منذ 19 مايو 2011		
منازل	20	18,5	1,5ـ	8٪ـ
ريم	136	لم يشهد تداولا منذ 13 ابريل 2011		
مينا	34	34	0	0٪
المدن	240	230	10ـ	4٪ـ
مراكز	72	79	7	10٪
رمال	315	250	65ـ	21٪ـ

«بيتك» يعرض خدماته ومنتجاته في وزارة الداخلية

تواجد بيت التمويل الكويتي (بيتك) على مدى أسبوعين، في وزارة الداخلية لتسويق خدماته ومنتجاته وحلوله المالية لموظفي ومراجعي الوزارة وتعريفهم بالمزايا التي تقدمها هذه المنتجات والرد على استفسارات الجمهور، من خلال جولة قام بها فريق متخصص من «بيتك» لبعض إدارات الوزارة، لقيت صدى ايجابيا وتفاعلا كبيرا من الموظفين والمراجعين، مما يؤكد ملاءمة وجدوى الخدمات والمنتجات التي يقدمها «بيتك» للعملاء على مختلف شرائحهم.

طلال الهنيدي

واستهدفت الجولة، التي بدأت في 27 سبتمبر 2011 وامتدت حتى 6 أكتوبر، إدارة مرور العاصمة خلال الأسبوع الأول، بينما تواجد فريق «بيتك» في مرور الفروانية في الأسبوع الثاني، وذلك استكمالا لإستراتيجية «بيتك» التي تستهدف تعزيز التواصل مع العملاء الحاليين والمستهدفين واستقطاب عملاء جدد من خلال الوصول إليهم في أماكن تواجدهم.
وأفاد مدير إدارة الخدمات التمويلية في «بيتك» طلال الهنيدي بأن الإدارة تولي اهتماما كبيرا لتسويق خدماتها التمويلية ومنتجاتها المختلفة من خلال التواجد في الهيئات والمؤسسات الرسمية والخاصة لتعريف موظفي ورواد هذه الأماكن بما تطرحه من منتجات وخدمات مبتكرة صممت لتلبية مختلف الاحتياجات في مجال المواد والأعمال الإنشائية والأثاث والأجهزة الإلكترونية والمركبات، حيث تفرض المنافسة المهنية القائمة بين المصارف الوصول إلى الجمهور المستهدف من خلال وسائل وأساليب تسويقية غير تقليدية.
وأكد ان «بيتك» يحرص على تقديم المنتجات والخدمات المميزة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تضيف قيما جديدة للسوق وتنوع الخيارات الشرعية أمام الجمهور، الأمر الذي أهل «بيتك» للاحتفاظ بمستوى عال من ولاء عملائه في مختلف الظروف.
على صعيد متصل، أعرب «بيتك» عن تقديره لوزارة الداخلية والعاملين فيها بإدارة العلاقات العامة والتوعية المرورية لما أبدوه من استعداد للتعاون والتنسيق مع البنك، حيث تربط الجهتان علاقات وثيقة تتجلى في الفعاليات المشتركة التي تقام من فترة لأخرى لخدمة العملاء.

«زين» تطلق حملة تفاعلية مكثفة لمحاربة سرطان الثدي

أعلنت زين اكبر شبكة اتصالات في الكويت انها كثفت جهودها مؤخرا في مجال مكافحة مرض السرطان، وذلك باطلاقها حملة توعية لمحاربة سرطان الثدي، كمبادرة منها في تسليط الضوء على اهمية الفحص المبكر لمكافحة هذا المرض.
وذكرت الشركة في بيان صحافي ان الحملة التي اطلقتها بالتعاون مع حملة «لاجلك سيدتي» خلال شهر اكتوبر الجاري تستهدف اكبر شريحة ممكنة من النساء وذلك من خلال محتوى المادة الاعلانية سواء كانت من خلال الاعلام المرئي او المطبوع او من خلال الخدمات النصية القصيرة.
وأوضحت زين انها اتخذت شعار «الوقاية بلمسة من يديك» لهذه الحملة لتعزيز التوعية وذلك من خلال توفير «شريط» يحمل اللون الوردي في جميع فروعها المنتشرة في الكويت، مبينة ان هذا الشعار يحمل معه دلالة كبيرة على جدية مكافحة المرض والانتصار عليه مبكرا وأن المعركة مع سرطان الثدي كبيرة والاستعداد لها يجب ان يكون على قدر المسؤولية.وقال مدير العلاقات والاتصالات في الشركة وليد الخشتي «تكرس شركة زين جزءا كبيرا من برامجها الاجتماعية للاهتمام بالنواحي الصحية، وهذه الحملة ما هي الا ترجمة حقيقية لرغبة الشركة في توعية النساء من خطورة هذا المرض».وبيّن ان الشركة ستستمر في تطبيق برامجها الاجتماعية التي تعتبرها النواة الحقيقية لعملياتها، مشيرا الى ان زين تقع عليها مسؤولية كبيرة لكونها واحدة من كبريات الشركات في المنطقة، وهي تعمل على اداء رسالتها الاجتماعية على اكمل وجه لقناعتها الشديدة بأهمية هذا الدور في تعزيز العلاقة بين الشركة والمجتمع.وأكد الخشتي ان زين تؤمن بأن تركيز المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية يجب ان يكون بقدر التركيز على اداء الاعمال، وبما اننا لا نعيش في معزل عن الآخرين بل نحن جزء لا يتجزأ من المجتمع الكويتي، لذا نتبنى المشاريع الصحية والتعليمية والاجتماعية التي تنعكس ايجابا على جميع فئات المجتمع.

«القرين لصناعة الكيماويات» ترعى مؤتمر النفط والمال

في إطار سعي شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية إلى التواجد الدائم والفعال في المحافل المرتبطة بصناعة النفط والبتروكيماويات على المستويين المحلي والدولي، ستقوم الشركة برعاية مؤتمر النفط والمال المقام في لندن في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر الجاري تحت شعار «المخاطرة والخطة الجديدة للطاقة» وذلك بحضور كل من رئيس مجلس إدارة الشركة الشيخ مبارك الصباح ونائب رئيس مجلس الادارة عيسى خالد العيسى.

الشيخ مبارك الصباح

وبهذه المناسبة قال الشيخ مبارك الصباح ان المؤتمر سيجمع قيادات وخبراء مجال النفط والغاز محليا وعالميا لمناقشة واستعراض أحدث المستجدات في مجال صناعة النفط والغاز والتعريف بمشروعاتها الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى حضور عدد كبير من المستثمرين المهتمين في هذا القطاع وذلك بحضور كبراء المحللين ومتخذي القرار.
وستجري أنشطة المؤتمر في لندن على مدار ثلاثة أيام من العاشر حتى الثاني عشر من أكتوبر الجاري.
وقد أضاف انه ستتم دعوة عدد كبير من المعنيين والخبراء وصناع القرار والمتخصصين المحليين والعالميين في صناعة النفط والغاز من شتى المنظمات الإقليمية والعالمية، وهو ما سيوفر فرصة متميزة لشركة القرين للتعرف على أحدث التطورات في هذا القطاع ومناقشة التحديات التي يواجهها وآفاقه المستقبلية.
واختتم حديثه بأن المشاركة مع الشركات العالمية أصبحت ضرورية وبالغة الأهمية من أجل تطوير تكنولوجيا وخبرات جديدة في مجال صناعة البتروكيماويات، مضيفا أن الشركة متعطشة للارتباط مع شركات عالمية وذات سمعة متميزة في هذا المجال، وتتطلع الإدارة على الدوام إلى الفرص الاستثمارية المتميزة في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

اتحاد الصناعات ينظّم برنامجاً تدريبياً لدراسة الجدوى الاقتصادية

كونا: ينظم اتحاد الصناعات الكويتية برنامجا تدريبيا حول اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية في الفترة من 23 الى 26 أكتوبر الجاري في اطار خطته للبرامج التدريبية للعام الحالي.
وقال الاتحاد في بيان صحافي امس ان البرنامج يهدف الى التعريف بالجوانب العلمية والعملية لدراسة وتقييم جدوى المشروعات الصناعية عبر التركيز على الجوانب التسويقية والاحصائية والفنية والمالية لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات عموما والصناعية خصوصا اضافة الى التوصل لمؤشرات حول امكانية قبول او رفض المشاريع التي تكون محل دراسة وتقييم.وأفاد بأن البرنامج التدريبي يحظى بدعم ورعاية مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مثمنا الدور الذي تلعبه المؤسسة في دعم الخطط التدريبية السنوية للاتحاد ما يساهم في نهضة القطاع الصناعي في البلاد ورفع نسبة العمالة الوطنية المدربة لدى المصانع الكويتية.
وبيّن الاتحاد ان رسوم المشاركة في البرامج التدريبية التي يعقدها الاتحاد تكون مخفضة حرصا منه على المساهمة في تأهيل وتطوير قدرات الكادر الصناعي المحلي ورفع نسبة العمالة الوطنية في المصانع والشركات الصناعية الكويتية.
وأكد حرصه على عقد برامج تدريبية تتلاءم مع احتياجات ومتطلبات السوق الصناعي المحلي ما يعمل على تنمية وتطوير قدرات العاملين وتهيئة كوادر مهنية ومدربة تعمل في المصانع الكويتية.